



تصوير: عبدالله الخال



وزير الطاقة مع ممثلين الشركات المتحالفة خلال توقيع الاتفاقية

30% ملكية «الشركة القابضة» و70% لتحالف شركات عالمية

البحرين تبرم اتفاقيات مرفأ الغاز المسال بكلفة 250 مليون دينار

مرفأ ومحطة الغاز الطبيعي المسال، والذي يعد بمثابة مورد آمن للمملكة عند حدوث حالات النقص المحتملة في الغاز، كما يمنحها القدرة على سد النقص في إمدادات الغاز المحلية عن طريق الغاز الطبيعي المسال.

بيان رسمي للشركة القابضة للنفط والغاز نسب إلى وزير الطاقة د. عبد الحسين بن علي ميرزا تعبيره عن خالص امتنانه وتقديره للإنجازات الكبرى التي شهدتها قطاع النفط والغاز في ظل العهد الزاهر لجلالة الملك المفدى حفظه الله وعره والحكومة الموقرة برئاسة صاحب السمو الملكي رئيس مجلس الوزراء وبدعم من صاحب السمو الملكي ولي العهد نائب القائد الأعلى النائب الأول لرئيس مجلس الوزراء.

وأعرب الوزير عن بالغ شكره وتقديره وعظيم العرفان والامتنان للقيادة الرشيدة على الدعم المتواصل والتوجيه السديد الذين كان لهما الفضل الأول في إنجاز أحد أهم أهدافنا الاستراتيجية طويلة الأجل، فضلاً عن تحقيق التقدم الباهر في هذا القطاع الاقتصادي الحيوي في البلاد. وأضاف «أنه لن دواعي فخراً أن نعلن أن مرفأ الغاز الطبيعي المسال سيشكل إحدى الركائز الحيوية للبنية التحتية للطاقة في مملكة البحرين، حيث سيؤمن للبلاد كافة الإمدادات اللازمة لمواكبة الزيادة في الطلب على الغاز الطبيعي من أجل تزويد المشروعات الصناعية الكبرى بالوقود، إضافة إلى توليد الطاقة وتحلية المياه وتطوير عمليات استخراج النفط».

الغاز المسال أو عن طريق «السوق الفورية»، إذ تقوم مراكز تدور حول العالم ويتم الشراء منها بطريقة مباشرة وكل شحنة تتم على حدى ولا تتوجب مدى طويل». وأوضح «أنه وقع اختيار اتحاد الشركات الفائزة لتتولى أعمال الخدمات الهندسية والشراء والتشييد الخاصة بالمشروع، مشيراً «شريكه «تيكاي إن جي» ستقوم بتوريد سفينة وحدة التخزين العائمة للمشروع المشترك وفق اتفاقية تأجير لمدة محددة تبلغ 20 عاماً». وحول كلفة المشروع، قال وزير الطاقة «إنه إلى جانب تكلفة استئجار هذه السفينة، فإنه من المتوقع أن تبلغ التكاليف الأخرى الخاصة بإنشاء المشروع وإدارته وغيرها من النفقات ما يقرب من 250 مليون دينار بحريني، والتي سيقيم بتمولها اتحاد البنوك الإقليمية والدولية».

وأوضح الوزير «بأن مملكة البحرين تشهد مؤخرًا طلباً متزايداً على الغاز، كما نتوقع أيضاً أن يتضاعف هذا الطلب إلى حد كبير مع انطلاق المشروعات الجديدة التي يتم إنشاؤها حالياً. وفي خلال الفترة بين عامي 2011 و2014 ارتفع الطلب على الغاز في البحرين بمتوسط وصل إلى أكثر من 2.5% سنوياً، وقد وفر حقل الخف للغاز الطبيعي نسبة 95% من هذه الزيادة».

وقال: «من الضروري أن تطور مملكة البحرين تؤولها للحصول على إمدادات الغاز من السوق العالمية على نحو تنافسي واقتصادي، ومن هذا المنطلق جاءت فكرة مشروع

يشار إلى أن نحو 80 في المئة من إمدادات الغاز الطبيعي المسال في العالم محجوزة عبر العقود طويلة الأجل مع وجود قلة في معرض الغاز الطبيعي مقارنة مع الطلب الكثيف. ولذلك فإن اعتماد السوق الفورية قد يخلق صعوبة الحصول على الكميات المناسبة أو أن يدفع سعراً أعلى».

وقال وزير الطاقة، د. عبد الحسين ميرزا - في تصريحات للصحفيين على هامش توقيع الاتفاقية- «أن مشروع مرفأ الغاز المسال سيتألف من وحدة تخزين عائمة، ومرفأ وحاجز بحري لاستلام الغاز الطبيعي المسال، ومنصة مجاورة لتخزين الغاز المسال ليعود إلى حالته الغازية، وأنابيب تحت الماء لنقل الغاز من المنصة إلى الشاطئ، ومرفق بري لاستلام الغاز، إضافة إلى منشأة برية لإنتاج النيتروجين».

وحول الطاقة الاستيعابية للمرفأ، قال الوزير «تبلغ الطاقة الاستيعابية الأولية للمشروع 400 مليون قدم مكعب قياسي في اليوم (وقابلة لأن تصل حتى 800 مليون قدم مكعب قياسي في اليوم)، وسيتم تملكه وتشغيله بموجب اتفاقية مدتها 20 عاماً تبدأ من منتصف يوليو 2018».

ويشأن الخيارات المطروحة لمصادر استيراد الغاز عبر المرفأ الجديد، قال الوزير: «إن المرفأ سيجهز نهاية 2017 أو بداية 2018 وفي هذه الفترة سندرس أفضل الطرق للحصول على الغاز سواء عبر العقود طويلة الأجل لشراء

عباس رضي:

أبرمت أمس حكومة البحرين ممثلة في الهيئة الوطنية للنفط والغاز والشركة القابضة للنفط والغاز الاتفاقيات الخاصة بمشروع إنشاء وتشغيل مرفأ الغاز الطبيعي المسال مع تحالف شركات عالمية مكون من شركة «تيكاي إن جي» الكندية، و«شركة سامسونغ سي أند تي» الكورية ومؤسسة الخليج للاستثمار الكويتية، بكلفة تصل إلى 250 مليون دينار.

وبحسب الاتفاقية المبرمة سيتم تنفيذ المشروع وفق نظام الإنشاء والتملك والتشغيل ونقل الملكية (BOOT)، وسيقع المشروع في منطقة الحد الصناعية، لتلبية الطلب المتزايد على الغاز الطبيعي من أجل دفع عجلة التنمية الصناعية والحضرية في المملكة.

وتنص بنود الاتفاقية على أن يكون المرفأ ملكاً لشركة البحرين للغاز المسال (شركة ذات مسؤولية محدودة)، وهي مشروع مشترك تأسس حديثاً وتعود ملكيته بنسبة 30% للشركة القابضة للنفط والغاز، ونسبة 70% لتحالف شركات «تيكاي إن جي» و«سامسونغ» ومؤسسة الخليج للاستثمار.

ويعد مرفأ الغاز المسال أحد أبرز المشروعات التي تستهدف تزويد القطاع الصناعي خصوصاً باحتياجاته من الغاز، إذ مازالت الكثير من المشروعات الصناعية الكبرى متوقفة نظراً لعدم توافر كميات الغاز الكافية.

وزير الطاقة: رفع دعم الغاز لا يشمل غاز الطبخ

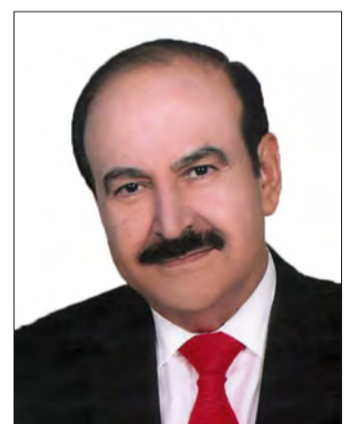
عباس رضي:

بغاز الطبخ (LPG)، والذي يتم إنتاجه في عمليات التكرير في مصفاة النفط، لن يتغير سعره». ورفعت الهيئة الوطنية للنفط والغاز سعر الغاز الطبيعي من 2.25 دولار لكل مليون وحدة حرارية بريطانية إلى 2.50 دولار لكل مليون وحدة حرارية بريطانية اعتباراً من مطلع أبريل الماضي 2015».

ووفقاً لقرار الهيئة الوطنية للنفط والغاز سوف يزيد سعر الغاز الطبيعي سنوياً بقيمة 0.25 دولار لكل مليون وحدة حرارية بريطانية من كل عام حتى يبلغ سعر الغاز 4.00 دولار لكل مليون وحدة حرارية بريطانية بتاريخ 1 أبريل 2021».

قال وزير الطاقة د. عبد الحسين ميرزا: «الزيادة المقررة في أسعار الغاز في المملكة سيتم تطبيقها على الغاز الطبيعي الذي تستهلكه الشركات الصناعية الكبيرة، ولن تمس أسعار غاز الطبخ المستخدم في المنازل».

وقال الوزير - رداً على استفسارات صحفية: «إن الزيادة في سعر الغاز تستهدف الغاز الطبيعي (LNG) الذي تستخدمه الشركات الصناعية الكبيرة، والذي يتم إنتاجه من حقل البحرين». وأكد «أن الغاز المستخدم في المنازل، والمعروف



وزير الطاقة

المطوع: لانية لاستئناف الإدراج في بورصة الكويت

(GFH) يعتمز تنفيذ 3 صفقات استحواذ بالسعودية والإمارات وأمريكا

المشروعات في الهند وتونس تسير بشكل جيد وتم التخلي عن مشروع الهند وتم توزيع نحو 25 مليون دولار على المستثمرين وتم الاتفاق مع شركات للمضي في المرحلة المقبلة ولن يكون هناك تأخير».

وقال المطوع «إن المجموعة طرحت مشروعات في مرفأ البحرين المالي إلا أنه سيتعاون مع مطورين من أجل تطوير قطع الأراضي المتبقية في المشروع. وبخصوص مشروع «فيلامار» المتعثر، أشار رئيس مجلس إدارة «جي أف اتش» إلى أن المجموعة تمتلك 10% من المشروع، إلا أنه أخذ على عاتقه مسؤولية استكمال المشروع».

وحول وجود توجه لاستئناف قرار إيقاف التداول في السوق الكويتي، قال رئيس مجلس إدارة مجموعة جي أف اتش المالية، أحمد المطوع «إن البنك لا ينوي استئناف التداول على أسهمه في سوق الكويت للأوراق المالية». وأكد «أن قرار إيقاف التداول صدر بسبب أن معظم التداول على الأسهم يكون في دبي، وهناك بعض الأخبار السلبية التي تصدر من السوق الكويتي وتؤثر مباشرة على الأسهم في سوق دبي»، موضحاً «أن مجلس الإدارة قرر إيقاف التداول بسبب عدم جدوى الإدراج من السوق الكويتي».

وأكد «أن تركيز المجموعة سيكون على سوق دبي المالي كسوق ثانوي رئيسي للمجموعة، حيث الأسهم الصادرة والمداولة فيه تتفوق 85%».



أحمد المطوع

قد يعني التخلي عن تطوير الأراضي التي بحوزة البنك ومن بينها قطع في منطقة مرفأ البحرين المالي، قال المطوع: «إن المجموعة لم تتخلى عن أي مشروع تم تنفيذه». وأكد بأن المجموعة لم تتخلى عن أي مشروع تم البدء في تطويره أو أعلنت عن إفلاسه، مشيراً «أن

كشفت رئيس مجلس إدارة مجموعة (GFH) «جي أف اتش» المالية- بيت التمويل الخليجي سابقاً- د. أحمد المطوع أن المجموعة تعتمز إتمام 3 استحواذات جديدة في أسواق السعودية والإمارات والولايات المتحدة الأمريكية خلال العام المقبل 2016».

وأشار المطوع - في تصريحات للصحفيين على هامش إطلاق المؤتمر العالمي للمصارف الإسلامية - أن المجموعة بصدد تنفيذ عمليات استحواذ في القطاع المالي في المملكة العربية السعودية وفي القطاع الصناعي في الولايات المتحدة الأمريكية وفي قطاع التعليم والعقارات في دولة الإمارات. وعمماً إذا كان التوجه للاستثمارات الخارجية للمصرف

الآن في الأسواق
كل الأسرة
KUL AL'USRA
No. 1155
1- December 2015
متنوعات الخدمة الوطنية
قصة استثنائية مشرفة
احتفالاً باليوم الوطني
مباركات شعبية
تترجم الولاء والانتماء
ابتكار شبابي
لفاقد الذكرة
فخورون بالاحتفال
بيوم الشهيد
واليوم الوطني
نشعر بالعزة والانتماء
أبناء الشهداء:
نشعر بالعزة والانتماء
الزواج من مطلقه.
الاختيار المر!
مقارنة تحذر ثقة الأبناء
وتزرع فيهم الحقد!
توزيع مؤسسة الأيام للنشر هاتف: 17617733